العدد 10 لسنة 2023
No 10 August 2023
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952-Electronic ISSN 2790-1254

دور السياسة المالية في تعزيز الانتاجية الكلية- الاقتصاد العراقي حالة دراسية للمدة 1988-2021

زين العابدين حسين عبدالله العبودي
أ. د صفاء عبد الجبار علي الموسوي
جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد /ماجستير اقتصاد

المستخلص

يعد مؤشر عامل الانتاجية الكلية أحد اهم المقاييس المعبرة عن كفاءة استخدام الموارد، وهو مهم للتطور التكنولوجي بين بلدان العالم. وذلك يعبر عن مساهمتنة بنسب الكبيرة في النمو الاقتصادي تكشف لنا مدى قدرته في قيادة دفة النمو الاقتصادي. إن التغييرات السلبية القوية الحاصلة في عامل الإنتاجية الكلية للبلد تؤكد سلسلة من الأحداث المتتالية كانخفاض النمو الاقتصادي (نموا سلبيا)، ومثال ذلك انخفاض الإنتاجية الكلية أثناء الكساد العظيم لعام 1929، وتباطؤ الإنتاجية الكلية.

اما السياسة المالية في العراق المعتمدة على الايرادات النفطية في التمويل ، فإنها تعد ذات اثر فعال في تعزيز الانتاجية ومع ضعف ادواتها لاسيما الضريبية ، افرزت العديد من المشكلات الاقتصادية منها التفاوت في توزيع الدخول ومن نتائجه ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، عدم الاستغلال الامثل للموارد المالية اذ كان من نتائجه انخفاض التراكم الرأسمالي الذي يخدم الاجيال الحالية واللاحقة ، تردي الخدمات الصحية والتعليمية ، ليدل ذلك على ضعف ادارة السياسة المالية في تنفيذ الخطط الموضوعية ذات البعد الاستراتيجي التي تخدم العدالة الاقتصادية ، ومن جانب آخر فان تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي مميزا يعني تحسن الكفاءة والاداء وارتفاع واضح في كفاءة استغلال الموارد مصحوبا بتطور تكنولوجي مميز للبلد المعني كما هو حاصل في الصين للعقدين الماضيين. لقد تكشف لنا من خلال قياس النمو في عامل الانتاجية الكلية للعراق في الامد الطويل، كما "تبين لنا بان هناك ضعفاً واضحا في مساهمة عامل الانتاجية الكلية في النمو الاقتصادي"، واتضح بان كفاءة استغلال الموارد لم يرتقي لمستوى الطموح، والسبب يعود لعدم الاستقرار السياسي بشكل اساس، مصحوبا بسوء استخدام وتوزيع الموارد، فأسهم في تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعراق بالتحديد خلال المدة (1988-2021)، انعكس على تذبذب قيم النمو في عامل الإنتاجية الكلية المحسوبة بالطرق والصيغ والبالغ. فالأحداث السياسية المتتالية مع تنوعها كانت صفة متلازمة ومؤثرة سلبيا في النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة المذكورة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية /انتاجية الكلية/انتاجية جزئية/ تعزيز الانتاجية الكلية .

The role of fiscal policy in strengthen the Total productivity of Iraqi economy, a case study

Zain Al-Abidin Hussein Abdullah Al-Aboudi
Prof. Dr.Safaa Abdul-Jabbar Ali Al-Musawi

Abstract

The index of the total productivity factor is one of the most important measures that express the efficiency of resource use, and an important indicator of technological development among the countries of the world. His great contribution to economic growth reveals to us his ability to lead economic growth. The strong negative changes taking place in the country's total productivity factor confirm a series of successive events such as the decline in economic growth (negative growth), for example the decline in total productivity during the Great Depression of 1929, and the slowdown in total productivity in the United States of America in the seventies. On the other hand, the realization of distinguished real economic growth means an improvement in efficiency and performance, and a clear rise in the efficiency

of resource exploitation, accompanied by a distinguished technological development for the country concerned, as is the case in China for the past two decades. It was revealed to us by measuring the growth in the factor of total productivity of Iraq in the long term, and after the use of five various productive functions through which the (economic growth calculation) was applied, and by using three methods (formulas) for each of the five countries and they are; (Solo rest, regression, and the Ferguson method with a dummy variable of instability), so we have fifteen time series of growth in TPF. It turned out that the calculation of the total productivity factor suffers from (technological illusion), and there is no technological development in Iraq for the period (1979-2003) at the very least, as "we found that there is a clear weakness in the contribution of the total productivity factor to economic growth," and it became clear that Efficient exploitation of resources did not rise to the level of ambition, and the reason is mainly due to political instability, accompanied by misuse and distribution of resources, which contributed to the deterioration of the economic and social conditions of Iraq in particular during the period (1980-2017). It was also found that the imaginary variable of political instability has taken many forms and continues to influence, reflected on the fluctuation of growth values in the total productivity factor calculated by methods and formulas, which total fifteen practices of the total production function. The successive political events, with their diversity, were a concomitant characteristic and negatively affecting the Iraqi economic growth during the aforementioned period.

Keywords: total productivity / enhancing total productivity.

المشكلة: تتصدى الرسالة لمشكلة تراجع مستوى الإنتاجية الكلية في الاقتصاد والعراقي وانخفاض فعالية السياسات الحكومية المعززة لمستوى الإنتاجية الكلية ومن اهم هذه السياسات السياسة المالية حيث يبرز التساؤل:

هل تؤدي السياسة المالية دورا مهما في تعزيز الإنتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي؟

هل أوجد سياسات مالية موجهة لدعم مستوى الإنتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي؟

هل ان السياسة المالية تستهدف تطوير مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج العمل ورأس المال في الاقتصاد العراقي؟

الفرضية: لما كانت الإنتاجية الكلية من اهم مؤشرات تطور الإنتاج والنمو الاقتصادي تواجه تباطئ في الاقتصاد العراقي وحيث ان السياسة المالية هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي تعد ذات فعالية منخفضة نسبيا فان السياسة المالية لم تؤدي دورا مهما في تعزيز الإنتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي.

للمدة المدروسة 1988 -2021

الهدف

1. التأصيل النظري لدور السياسة المالية في تعزيز الإنتاجية الكلية
2. تحليل دور السياسة المالية في تعزيز الإنتاجية في الاقتصاد العراقي
3. قياس دور السياسة المالية في تعزيز الإنتاجية في الاقتصاد العراقي

المنهجية

المنهج الاستنباطي: استخدم الباحث المنهج الاستنباطي من العام للخاص في التعرف على الفرضيات والنظريات والتي توضح السياسة المالية ودورها في تعزيز الإنتاجية واستخدم المنهج الاستقرائي من

الخاص للعام في دراسة الواقع والوصول لاستنتاجات عامة تخدم راسم السياسة ومتخذ القرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة Literature Review

عالجت الكثير من الدراسات موضوعات النمو وخصوصا النمو في انتاجية عوامل الانتاج وكيفية قياسها على المستوى الكلي للاقتصاد أو حتى مستوى قطاعاته الفرعية واعتمدت الكثير منها على منهجيات مختلفة. وفي حد علم الباحث لا توجد دراسة متكاملة سابقة لقياس انتاجية عوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي لهذا نستعرض بعض الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت تحديدا المواضيع التي اعتمدناها في هذا البحث.

الدراسات العربية:

1- ممدوح عوض الخطيب (٢٠٠٨). "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع النفطي السعودي". هدفت الدراسة الى تقدير الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) وفق منهجية سولو وتحديد مصادر النمو في القطاع غير النفطي السعودي اعتمادا على منطلقات نظريات النمو الداخلي. انتهت الدراسة الى أن النمو لا يتحدد فقط عن طريق عوامل الانتاج (رأس المال المادي والبشري) فقط، وانما يمكن للعوامل الأخرى أن تلعب دورا كمحددات للنمو مثل التقدم التقني والمهارات. وأوضحت الدراسة أن الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) تزداد بمعدل طفيف (0.5%) وهي اقل من معدل النمو في كل من رأس المال المادي والبشري كما ان ايرادات النفط ومعدل التضخم والانفتاح الاقتصادي ارتبطت بشكل معنوي بتأثيرها على الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

2- دراسة (علوش، جعفر باقر، 2015)، وهي بعنوان: "حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)". اعتمدت الدراسة في التقدير على دالة سولو المطورة من قبل مانكيو ورومر وو اويل، حيث تم توظيف راس المال البشري في دالة الإنتاج، وبلغت مدة الدراسة حوالي (34) سنة، وبعد القياس، تم استخدام اختبار (السكون والتكامل المشترك) على سلسلتي (النمو الاقتصادي، ونمو عامل الإنتاجية الكلية)، ومدى انسجامهما مع السلاسل الزمنية لعوامل مستقلة أخرى مؤثرة من أهمها المتغيرين المستقلين: (التضخم، والايرادات النفطية)، وعوامل مستقلة أخرى. وتبين بان جميع المتغيرات متكاملة عند الرتبة الأولى اعتمادا على اختبار ديكي فوللر، وبعد اجراء الانحدار المتعدد، "تبين بان اهم عاملين معنويين مؤثرين في النمو للناتج القومي العراقي هما: (التضخم، والإيرادات النفطية) الأول سلبي ومعنوي التأثير والثاني إيجابي ومعنوي التأثير. كما اتضح بان معدل النمو السنوي لعامل الإنتاجية الكلية للاقتصاد العراقي للمدة المذكورة بلغ (1.19%) تقريبا، "وعزى السبب الى اعتماد العراق على الإيرادات النفطية التي كان لها الأثر الأكبر في رفع مساهمة عامل الإنتاجية الكلية للاقتصاد العراقي، كما أشارت الدراسة الى انه؛ "لا توجد دراسات متخصصة ومتكاملة سابقة قدرت أو حللت عامل الإنتاجية الكلية للعراق، وهناك شحة كبيرة بهذا المجال.."

3- دراسة (الجومرد والقهواجي، 2012)، بعنوان؛ "ضعف النمو في عامل الانتاجية الكلية ومساهمته في تباطؤ النمو الاقتصادي في بلدان عربية مختارة (1960-2007)"، قدم فيها الباحثين (أربع) طرق في قياس عامل الانتاجية الكلية، لقد تمكنا من تجميع وبناء البيانات للمدة (1960-2007)، لمصادر النمو الاقتصادي (العمل، راس المال المادي، الانتاج، راس المال البشري)، لعشرة بلدان عربية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وبلغت مدة الدراسة حوالي (47) عاما. وتم توزيع هذه البلدان على صنفين؛ الأول هو صنف البلدان النفطية وهم؛ (السعودية، الامارات العربية المتحدة، العراق، الجزائر)، والصنف الثاني غير النفطية وهم؛ (مصر، المغرب، السودان، الاردن، سوريا، اليمن). وفيما يخص العراق فقد اظهرت الدراسة بان هناك تذبذبا كبيرا في نمو عامل الانتاجية الكلية للعراق بصورة خاصة، ما يؤكد وجود عدم استقرار خلال المدة المذكورة اعلاه، وبالرغم من الارتقاء الكمي الملحوظ في مخرجات التعليم، فان هناك مجموعة من العوامل التي اسهمت في ضعف النمو لعامل الإنتاجية الكلية وهي: (عدم الاستقرار السياسي، ضعف الانفتاح الاقتصادي، فشل الاسواق المحلية في زيادة الانتاج وتطوير وسائله).

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Charle R. Hulten, 2001) . "الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP)" . تهدف الدراسة الى تحديد العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد الامريكي غطت المدة (١٩٤٨-١٩٩٧). انطلقت الدراسة من أن النمو الاقتصادي يمكن اجراء حساب لمعدلاته من خلال المخرجات والمدخلات وكذلك يمكن قياس اثر تلك العوامل ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال وسائل تحليلية من أهمها منهجية سولو لتحديد(TFP) . استخلصت الدراسة أن هناك فترات تتباطأ فيها معدلات نمو الانتاجية الكلية خصوصا المدة (١٩٦٠-١٩٧٠) وأن النمو في الانتاجية الكلية اخذ يتزامن بشكل ملحوظ مع التطورات التقنية خلال تسعينات القرن الماضي مع انخفاض في نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج . كما ان الانتاجية الكلية شهدت تذبذبا باتجاه عام متناقص خلال مدة الدراسة فرغم انها بلغت (1.2) لمدة الدراسة (1948-1997) الا أن المدة (1948-1973) شهدت معدلات نمو عالية (2.1) بينما المدة (1973-1997) شهدت انخفاض في الانتاجية الكلية إذ بلغت (0.3) وكانت المدة (1979-1990) اشد انخفاضا اذ بلغت (0.2).

المبحث الأول :الاطار النظري للسياسة المالية والانتاجية الكلية

المطلب الاول : الاطار النظري للسياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (Fisc) ويقصد بها حافظة النقود او الخزانة[1] ويقتضي المفهوم العام للسياسة المالية الإحاطة بمختلف المفاهيم التي تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي، فقد اختلف مفهومها بشكل واسع حتى أصبحت تمثل أهم أداة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وهناك تعاريف عدة للسياسة المالية نذكر منها الاتي:-

1- السياسة المالية:- عملية توظيف الايرادات الحكومية (الضرائب، الرسوم والاستقطاعات) والمصروفات من النفقات لتأثير في اقتصاد البلد، او تستند الى نظريات، وتعتمد استراتيجية رئيسة تستعملها الحكومة وبنكه المركزي لتعزيز اهداف الاقتصادي (التضخم، وزيادة فرص العمل، والحفاظ على النمو، وتقليل البطالة، وتحقيق الاستقرار الاقتصاد على مدار دور العمل[2].

2- السياسة المالية ((برنامج حكومي يقوم بالعديد من الوظائف الأساسية، التوزيع، والتخصيص، والاستقرار، او يكون دور الحكومة في توفير السلع العامة التي تختلف منافعها ومدى افادة المجتمع منها أي المنافع الصافية والخاصة الصافية منها وتشمل تلك السلع التعليم الاساسي والدفاع وتنفيذ العقود بينما تكون وظيفة التوزيع الدخل والثروة عندما يفشل اقتصاد السوق في عدالة التوزيع بينهما، وتكون وظيفة الاستقرار هي اداة الموازنة العامة في تحقيق الاستخدام الامثل واستقرار الاسعار والنمو الاقتصادي)) الاقتصادي مايكل ابد جمان في تعريف السياسة المالية[3].

3- السياسة المالية:- المرأة العاكسة لدور الدولة في الانشطة الاقتصادية عبر الزمن، اذ تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وايراداتها العامة، المنظمة في الموازنة العامة لا حداث اثار مرغوبة وتجنب الاثار غير مرغوبة على الدخل والانتاج والتوظيف، وتعمل على اشاعة الاستقرار في الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة جميع الظروف المتغيرة على اقتصاد الدولة[4].

4- تعرف السياسة المالية، بأنها عملية تغير حجم الانفاق الحكومي او الايراد العام للحكومة وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة. او بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة ايرادات العامة، اذ تقوم الحكومة او السلطة المالية المختصة بتغير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما[5]. وفي تعريف آخر "هي تعبر عن البرنامج الذي تخططه الحكومة عن عمد، مستخدمة

(1) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص201

(2) LESLie krams, 2021, Fiscal policy, Balanciy between, p32

(3) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية، تعريب محمد ابراهيم منصور، الرياض دار المريخ للنشر، 1999، ص517

(4) TAX Rely and public spending, conferees to li, in, ilm decebin, p 44

(5) خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة النقدية والمالية، الناشر عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، 1981، ص139

فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع"[6].

ثانيا: أدوات السياسة المالية

1- الايرادات العامة (الضرائب)

الضرائب أهم أدوات السياسة المالية كونها أحد روافد الإيرادات المهمة التي تصب في خزينة الدولة، فقد لجأت إليها الدول في السابق لغرض تمويل نفقاتها العامة وازدادت أهميتها نتيجة لتوسع الدول وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد أصبحت الضرائب اليوم إضافة إلى كونها مصدراً للإيرادات، أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية وأداة لتوزيع الدخول بين الأفراد وتوجيه الاستثمارات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية حيث أن الضريبة تؤدي دوراً مهماً في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه عناصر الانتاج والاستثمارات بالاتجاه المرغوب عن طريق فرض ضرائب مختلفة بنسب تصاعدية تتناسب عكسيا مع مشاريع الاستثمار الموجه، فإذا تم رفع قيمة الضرائب في السلع الترفيهية مثلاً فأن اسعارها سترفع ومن ثم يقل الطلب عليها وكذلك انتاجها، كنتيجة لذلك فأن عوامل الانتاج المشتركة في تصنيع مثل هذه السلع غير المرغوبة اجتماعيا تتغير الى انتاج سلع أخرى مرغوبة اجتماعية[7].

وبصورة عامة تقسم الضرائب الى قسمين هما:-

- **الضرائب المباشرة**: الضرائب المباشرة التي يكون الدخل والثروة وعاء لها، فاذا كان اثرها على دخل بشكل مباشر تسمى ضريبة الدخل مثل (الرواتب والاجور) واذا تم فرض الضرائب على الثروة تكون حينها ضريبة على رأس المال وتمتع الضرائب المباشرة لكون يتم فرضها على اصحاب الدخول العالية وكلما ازدادت أهميتها النسبية في الهيكل الضريبي تكون دلالة على ان النظام الضريبي يساهم في اعادة توزيع الدخول وعدالتها، وأن الايرادات من الضرائب المباشرة المتأتية من الضرائب في الدخل، التركات، العقار، العرصات، والضرائب الزراعية[8].
- **الضرائب غير المباشرة:** تفرض على الدخل مباشرة. كان يكون رأس المال فتفرض على السلع والخدمات، وتكون ذات نطاق واسع وإيراداتها كبيرة، حيث تتمتع بسهولة التحصيل وضئيلة التكلفة والايرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة هي الايرادات المتأتية من الضرائب مثل الضرائب الجمركية[9]، كما ان رسم الخطوط العامة للهياكل الاقتصادي، الملائم لتحقيق الأهداف الاقتصادية يجب ان يأخذ بنظر الاهتمام ملائمة انسجام القواعد الضريبية المختلفة،

أ- النفقات العامة

تعد سياسة الإنفاق العام من أدوات السياسات المالية التي لا تقل أهمية عن السياسة الضريبية، حيث يكون الانفاق العام جزء كبيرا ومهما من الطلب الكلي في البلدان النامية او المتقدمة ولا يتم تحديد الانفاق العام وفقا لإيرادات الحومة او صادراتها او حسب التوقعات الارباح حيث تكون مستقلا عن الدخل القومي للبلد، حيث يكون قرار الانفاق العام قرارا سياسيا بالدرجة الاولى خاضع الى فلسفة الحكومة في مدى الاستفادة في اشباع حاجات المجتمع الضرورية[10].

تقسم النفقات العامة اقتصاديا على قسمين:- [11]

- **نفقات حقيقية** وتشمل كافة المصروفات التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع انتاجية واستهلاكية مثل.
- النفقات الجارية

(6) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر20004، ص15-16
(7) عبد الوهاب الامين، زكريا عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، الكويت، 1983، ص113
(8) طاهر الجنابي، دراسات المالية العامة، مطبعة الجامعة المستنصرية، 1995، ص169
(9) محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2016، ص52
(10) صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988، ص23-25
(11) محمد غالي راهي الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص73

- النفقات الاستثمارية

– **النفقات التحويلية** وتمثل هذه النفقات العامة عدم زيادة في الانتاج القومي ولكنها تؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع منها.

- **النفقات التحويلية الاجتماعية**
- **النفقات تحويلية الاقتصادية**
- **النفقات التحويلية المالية**

بدا كثير من الاقتصادين الاهتمام بظاهرة النفقات العامة ودراستها بشكل دقيق ومن بينهم الاقتصادي الالماني (فاجنر)(*) الذي اكد على وجود علاقة تبعية بين النمو الاقتصادي وبين نمو النفقات العامة وستنتج من ذلك ان حجم الانفاق العام ينمو بمعدل اكبر من الاقتصاد بسبب توسع الوظائف التقليدية للدولة معبرا عنه بزيادة الطلب على السلع العامة وتوسع النشاط الاقتصادي وتستخدم الحكومة السياسة المالية لغرض تحفيز الاستثمار من أجل خلق فرص عمل والقضاء على البطالة في بلد ما اذ يتعين على الحكومة استخدام أداة الإنفاق العام لتوفير مستلزمات البنى التحتية الأساسية اللازمة لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لدى الافراد، أكثر أهمية لرفع مستوى الدعم الذي يصب في مصلحة كل فئات المجتمع ولاسيما الفقراء منهم. بهذه الطريقة، يتعين على الحكومة في الدول النامية، استخدام الأدوات المالية لتعظيم الرفاهية الاجتماعية[12].

ب- **الاقتراض العام**

تقوم إحدى الخطوات المهمة التي يجب على الحكومة اتخاذها لتقليل الإنفاق الخاص وتعد هذه الخطوة من الحالات التقويمية التي يجب على الحكومة استخدام خطط الاقتراض العامة الداخلية، مثل مساهمة في السنداتPF، والسنداتPPF (المشاركة بين القطاعين) وخطط المحفظة الاستثمارية او صناديق الادخار، وما إلى ذلك التطرق الى تقليل من الإنفاق الخاص ومستوى الاستهلاك وهو ما يؤثر على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص واحداث التنسيق بين القطاعين لعدم تأثير واحد على الاخر[13].

ج- **الية عمل المضاعف والمعجل في السياسة المالية**

- **اثر المضاعف (multiplier effect)** تهدف فكرة المضاعف بزيادة النفقات العامة، كلما زادت النفقات فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ورواتب وأرباح وفوائد، ومن ثم يخصصون الافراد جزء من دخولهم لغرض الانفاق على الاستهلاك بمختلف الانواع، ويقومون بادخار ما تبقى حسب الميل الحدي للاستهلاك mps والادخار، والمبالغ التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى من المجتمع وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والفائض من الدخل ينفق جزءا منه في الاستثمار، ولهذا السبب يسمى بالأثر المضاعف يرتبط الأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك وتكون العلاقة طردية بينهما وتختلف الزيادة بالإنفاق من قطاع الى اخر، وكما يضاق اليه اهتمامات اخرى مثلا ارتباطه بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي للبلد، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة ودرجة استجابة عالية مع الزيادة في الاستهلاك، فالمضاعف تكون اثاره ملموسة وواضحة على الاقتصاد، حيث يكون العكس من ذلك في الدول النامية ومنها العراق يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي[14].
- **الأثر المعجل(*) (accelerator effect)** يعبر عن الأثر المعجل عن الأثر الذي يحدث بانسيابية متتالية في الانفاق العام والذي ينتج عنه زيادة سريعة بمرور الوقت في الانتاج والدخل والاستهلاك ومن ثم

---

* قانون فاجنر:- وهو قانون الزيادة المستمرة للنشاط العام.

(12) عاطف وليام اندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص98

)13(ROBERT W MCGEE. TAXation and public finance in transition and developing economies, sprnger, p34

(14) عادل فليح العلي، مالية الدولة، الطبعة الاولى، زهران للنشر، الأردن، 2010، ص168-172

(*) المعجل:- يقصد بالمعجل هو النسبة بين الاستثمار الصافي الكلي والتغيرات في الناتج الإجمالي. للمزيد انظر: د. حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص162

الزيادة في الاستثمار، يزداد الأثر المعجل كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك وتكون العلاقة بينهما علاقة طردية ايضا[15].

- **زيادة الإنفاق العام:** في حالة الكساد، يجب على الحكومة زيادة الإنفاق العام لتعزيز الطلب على السلع المختلفة وان الاتجاه المتزايد من الإنفاق سيكون مفيدًا لزيادة القوة الشرائية للناس .ومن ثم فإن سياسة زيادة الإنفاق العام ستساعد في رفع الاقتصاد من حالة الكساد[16].
- **ضرورة تخفيض معدلات الضريبة:** يجب تقليل معدلات الضرائب إلى أدنى حد خلال حالة الكساد بسبب السياسة التي تتبناها الحكومة فيما يتعلق بخفض معدلات الضرائب، فإن الاستثمار والقوة الشرائية للمجتمع وتكون مستويات الاستهلاك بالزيادة، وبالدولة في التغييرات في الضرائب غير المباشرة والمباشرة تمكن الاقتصاد على المسار الصحيح تمويل العجز حيث يتم تمويل العجز وهو من اهم الاسلحة لحل حالة الكساد[17].

ثالثا: أهداف السياسة المالية

تؤدي السياسة المالية دورا رئيسا في الاستقرار أو عدم الاستقرار الاقتصادي، من خلال توظيف أسلحتها (السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض العامة للتأثير على التقلبات الاقتصادية الصاعدة والهابطة وتضخم، كساد) ويتمثل الهدف الاقتصادي الأساسي للسياسة المالية إلى تحقيق أهداف هذه السياسة من خلال استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والمحافظة على مستوى أسعار مستقرة[18]. وبالرغم من تباين هذه الأهداف بين الدول تبعا لاختلاف نظمها الاقتصادية إلا أن أهم الأهداف المشتركة التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها وتتمثل الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها في:

1. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

نقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار. ولتحقيق هذا الهدف يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الايرادات والنفقات من خلال التوسع في الانفاق يمكن رفع مستوى الطلب من خلال إقامة مشاريع عامة إستثمارية وتوسع الدولة في تقديم مختلف الإعانات الاجتماعية كإعانات البطالة والعاجزين عن العمل والتي يمكن من خلالها تعزيز الدخول الشخصية للافراد ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل أثر مضاعف الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة فرص العمل بفعل زيادة اجور العمال مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج المحلي الاجمالي

2. **تحقيق التنمية الاقتصادية**

تعرف بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لمدة زمنية طويلة وكما اشرنا الى ان التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني حيث تمثل النفقات العامة بدور مهم في تمويل التنمية الاقتصادية والتي تسهم بشكل اساسي فيها، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة شريطة أن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد حيث تستطيع الدولة بفضل الإعانات من زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بالطلب الفعال نحو الأعلى مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل[19]

3. **إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق العمالة الكاملة:-**

)15(Clara Delavlled-public EXPenditure in Developing countries-paris, 2006, p25

(16) رتشارد موسجريف & بيجي موس جريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب محمد سباخي كامل سلمان العاني، الرياض، دار المريخ للنشر، 1992، ص96

(17) سهام محمد جاسم، العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد19، 2011، ص24

(18) وحيد عبد الرحمن بانافع & عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين اولويات النمو ومتطلبات العدالة، مكتبة فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2020، ص42

(19) وحيد عبد الرحمن بانافع & عبد العزيز عبد المجيد علي، مرجع سابق، ص 83

تؤدي السياسة المالية دورا فعالا يسمح بتحديد حجم العمالة ومستويات الاجور والتوزيع العادل للدخول بالتقليل من التفاوت بين مستويات الدخول المختلفة، الذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافئات عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع، فالضرائب التصاعدية هي إحدى لوسائل الأساسية المستعملة في ذلك، أي ان أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي ينعش الاستثمار، ومن ثم التقليل من حدة البطالة ففرض معدلات مرتفعة على ذوي الدخول المرتفعة وإعفاء أصحاب الدخول المنخفضة يقلل من حجم الفوارق الاجتماعية ويزيد من دخول الطبقات الفقيرة ويقصد بإعادة توزيع الدخل المحلي إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، لذا تلجأ الدولة إلى السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل المحلي عن طريق عوائد عناصر الإنتاج

4. **الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية**

تسعى معظم الحكومات المعاصرة الى وضع الية بتحويل الموارد الاقتصادية المتاحة من أيدي أفراد القطاع الخاص وتحويلها لتمويل برامجها الإنفاقية العامة المخصصة لإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة، مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة بشكل افضل ورفع كفاءة الإنتاج والتبادل كتأثير ارتفاع الأسعار وازدياد عدد السكان طبقا الاولويات المجتمع، هدف السياسة المالية تخصيص الموارد الاقتصادية والمقصود بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد البشرية والمادية بين الأغراض والحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[20]،

رابعا : انواع السياسة المالية

1- السياسة المالية العامة التوسعية: يستخدم هذا النوع من السياسة المالية لتعزيز النشاط الاقتصادي خلال فترات انخفاض النمو الاقتصادي أو الركود وتزيد الحكومة إنفاقها على البنية التحتية أو برامج الرعاية الاجتماعية أو غيرها من أشكال الاستثمار العام لتحفيز النمو الاقتصادي[21]. بدلاً من ذلك، يمكن للحكومة خفض الضرائب لوضع المزيد من الأموال في جيوب الناس، ومن ثم زيادة إنفاقهم وزيادة الطلب على السلع والخدمات يستخدم هذا النوع من السياسة لتحفيز النمو الاقتصادي في أوقات الركود أو التباطؤ الاقتصادي، وينطوي على زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي وتحفيز النشاط الاقتصادي. غالبًا ما تُستخدم السياسة المالية التوسعية لمكافحة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي والانكماش وتتم خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وتقديم حسومات ضريبية للأفراد والشركات لتحفيز النشاط الاقتصادي[22].

2- السياسة المالية الانكماشية: يستخدم هذا النوع من السياسة المالية لإبطاء النمو الاقتصادي وكبح جماح التضخم عندما يكون الاقتصاد تضخمي، تقلل الحكومة من إنفاقها على البنية التحتية أو برامج الرعاية الاجتماعية أو غيرها من أشكال الاستثمار العام لتقليل الطلب على السلع والخدمات[23]، بدلاً من ذلك، يمكن للحكومة زيادة الضرائب لتقليل الدخل المتاح وتقليل الإنفاق الاستهلاكي ويستخدم هذا النوع من السياسة لإبطاء الاقتصاد خلال مدد التضخم المرتفع أو الانهاك الاقتصادي، وينطوي على خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب لتقليل الطلب الكلي والسيطرة على الضغوط التضخمية. غالبًا ما تستخدم السياسة المالية الانكماشية لمنع الاقتصاد من الانهاك والسيطرة على التضخم[24].

المطلب الثاني : :الاطار النظري للسياسة المالية والانتاجية الجزئية:-

يطلق مصطلح الإنتاجية على أنه مقياس تحديد المنشاة وقياسها على تحقيق المُخرجات من المدخلات، وان تحقيق الانتاجية يعبر على انه ذو اهمية كبرى في تحقيق اقتصاديات البلدان النامية

(20) عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية، مصدر سابق، ص74-75
(21) منصور الراوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، 1979، ص60-61
(22) نداء الصوص وآخرون، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة البلقاء، 2021، العدد21، ص29
(23) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ص433
(24) بشار احمد العراقي، السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات الاقليمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد30، ص170

والمتقدمة منها، حيث يتضح من ذلك عندما يتم التأثير بتلك الحالة في عملية توزيع الموارد المتاحة بين مجالات استخدامها بالشكل الصحيح وعندما يتم قياس العلاقة بين كمية الموارد لمستخدمة في العملية الانتاجية والنتائج المتحققة من تلك العملية تبين النتائج التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات واضحة المعالم في العملية الإنتاجية اما كلمة الانتاجي فأنها تعني انمائيا Development في حين تعني الانتاجي نسبة العائد من السلعة او الخدمة معينة في زمن ما الى كلفة انتاجها مقدرة بوحدات عينية او نقدية[25]، و اشارت هذه العلاقة التي تعني ما مدى الربط بين تلك العمليات بتعرفها ان الإنتاجية الكلية بأنها المخرجات أو المنتجات إلى المدخلات او الموارد الاساسية الداخلية في الانتاج والتي تشمل العمل والمواد والمكائن ورأس المال، وايضا كونها تعبر عن المؤشرات المهمة التي تعكس فاعلية الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية ومن بينها الموارد البشرية[26].

وهناك تعريف عديدة للإنتاجية منها:

1- تعرف الإنتاجية وفقا لموقع (EMPIOMENet) بانها الاستخدام الفاعل للموارد والعمالة وراس المال والاراضي وموارد الطاقة والمعلومات في انتاج مختلف السلع والخدمات[27].
2- تعريف مفهوم الإنتاجية بإنه معيار لكفاءة الانتاج بالنسبة لعامل معين مثل عدد العمال، رأس المال، حجم الاستثمار أو ماكنة انتاج بالنسبة لمدة زمنية محددة، فهي تشير إلى القيمة الاقتصادية الناتجة عن استخدام وحدة متكاملة من وحدات الانتاج[28].
3- تعرف الانتاجية انها إمكانية تحقيق أكبر كمية مخرجات ممكنة من كمية مدخلات معينة. أي ان مصطلح الإنتاجية واحداً من أبرز المصطلحات وأكثرها تَداولاً في المجالات الاقتصادية، والصناعية، ومجالات العمل المختلفة فهو مؤشّر قويّ على مدى قدرة عناصر الإنتاج على التشجيع من أجل القيام بعملية إنتاجية صحيحة[29].
4- الانتاجية تمثل مقياس الكفاءة التي يتم استغلال كافة الموارد المتاحة وصولا الى النتائج المستهدفة[30].

ويعد عامل الانتاجية مفهوم مهم في سياق النمو الاقتصادي للبلد وفي سياق الاقتصاد الكلي الذي يؤسس الى تنمية مستدامة ونمو اقتصادي وزيادة الرفاهية ومن اهم الاهداف التي يمكن الحصول عليها من خلال عوامل الانتاجية بشقيها الكلية والجزئية، [31].

المبحث الثاني /المطلب الاول : تحليل دور السياسة المالية في الانتاجية الجزئية

تطور عناصر الانتاج في العراق للمدة (1988-2004)

الجدول (10)

تطور الانتاجية الجزئية والكلية للمدة 1988-2003 (مليون دينار)

سنوات	انتاجية رأس المال	معدل النمو انتاجية رأس المال%	انتاجية الاجور والرواتب	معدل النمو إنتاجية الاجور والرواتب %
1988	4.42	.....	3.08	.....
1989	3.24	-26.77	3.04	-1.31
1990	8.99	177.79	7.73	154.03
1991	20.35	126.33	4.67	-39.61
1992	20.09	-1.27	6.14	31.53
1993	13.41	-33.28	8.67	41.10

(25) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط 1المجلد الاول، القاهرة، 2008، ص2165
(26) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية، ترجمة وتعريب، محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبدالفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، المملكة السعودية، 1999، ص459
(27) موقع انترنت (www. EMPIOMENet)
(28) جمال محمود الكردي، التنظيم القانوني للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص11
(29) خضير كاظم حمود، هديل يعقوب فاخوري، ادارة الانتاج والعمليات، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان- الاردن، ص27
(30) خضير كاظم حمود، هديل يعقوب فاخوري، نفس المصدر، ص44
(31) سامو ويلسون، علم الاقتصاد، ط1، دار ناشرون، بيروت، لبنان، 2006، ص588

0.11	8.68	164.98	35.52	1994
7.69	9.34	62.68	57.79	1995
-3.15	9.05	135.62	136.15	1996
85.14	16.75	-56.16	59.69	1997
-17.61	13.80	-30.37	41.56	1998
62.94	22.49	9.91	45.68	1999
21.35	27.29	-24.98	34.27	2000
-36.47	17.34	-52.38	16.32	2001
-30.28	12.09	14.30	18.65	2002
-33.01	8.10	-37.27	11.70	2003

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء،

- **البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية 2004–2021**

نلاحظ تحليل الجدول(10) وخلال عام 1988 ان انتاجية رأس المال بالأسعار الثابتة قد بلغت(4.42) مليون دينار، ثم اخذت تتأرجح بين الانخفاض والارتفاع لتصل إلى اعلى مستوى لها بمقدار (136.15) مليون دينار بالأسعار الثابتة عام 1996 وبمعدل نمو سنوي (135.62%). واستمرت قيمتها بالانخفاض والارتفاع للمدة 1997-2003 وقد بلغت قيمتها حوالي (11.70-59.69) مليون دينار بالأسعار الثابتة بنمو سنوي(-56.16%-37.27-%). بلغت الاعوام 1988-1989 انتاجية الاجور والرواتب (3.08) مليون دينار بالأسعار الثابتة ثم انخفضت إلى (3.04) مليون دينار بالأسعار الثابتة بمعدل نمو سنوي (1.31-%) وتعد أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة، بلغ عام 2000 ارتفاعا بمقدار يبلغ (27.29) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو سنوي (21.35%)، ثم انخفضت قيمتها وبشكل مستمر للمدة 2001-2003 حيث بلغت (8.10-17.34) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو سنوي سالب(36.47-% و30.28-% و33.01-%).

نلاحظ تحليل الجدول (10) الانتاجية الكلية بلغت عام 1988 حيث انخفاض (1.82) مليون دينار بالأسعار الثابتة، ثم اخذت قيمتها تنخفض وترتفع خلال المدة اللاحقة حتى تصل إلى اعلى مستوى لها عام 2000 بمقدار (15.19) مليون دينار بالأسعار الثابتة بمعدل نمو سنوي (0.82%). وبعد هذه المدة اخذت قيمتها بالانخفاض بشكل مستمر حتى بلغت(4.79) مليون دينار بالأسعار الثابتة بمعدل نمو سنوي (34.75-%)، ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول اعلاه.

الشكل (6)

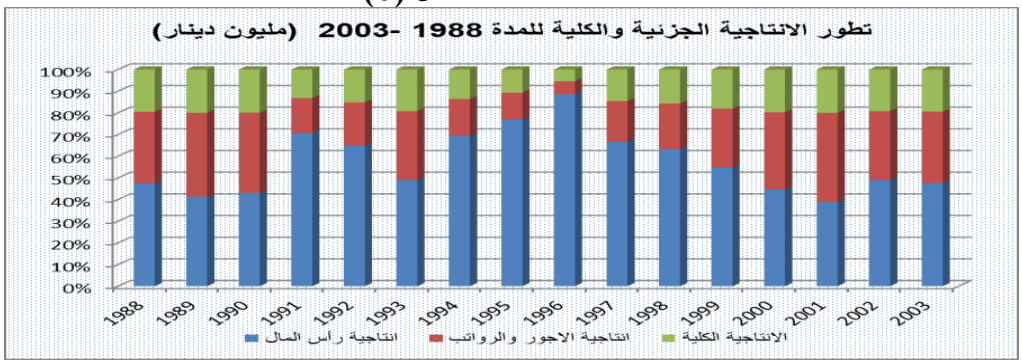

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(10).

المطلب الثاني :قياس وتحليل دور السياسة المالية في الانتاجية الكلية

وصف وتحليل نتائج الاختبارات القياسية

يمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث، بالاستناد الى القياس الاقتصادي.

الجدول (15) عملية ترميز متغيرات

التسلسل	المتغيرات	الرمز
2	انتاجية الاجور والرواتب	WP
3	انتاجية راس المال	CP
4	النفقات الجارية	CE
5	النفقات الاستثمارية	IE
6	الايرادات الضريبية	TR

ويمكن توصيف هذه المتغيرات بالاتي:

وقد استخدمت المتغيرات في اعلاه بالقيم الثابتة 1988=100. (وحدة القياس مليون دينار) ويمكن قياس الانموذج دور السياسة المالية في تعزيز الانتاجية الكلية الاقتصاد العراقي حالة دراسية للمدة 1988-2021، إذ أن المتغير التابع هو الانتاجية الكلية. أما المتغيرات المستقلة، فهي ادوات السياسة المالية المستخدمة من اجل اختيار الانموذج المناسب لتقدير دالة الناتج، ينبغي معرفة درجة استقراريه المتغيرات الاقتصادية.

وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ان المتغيرات

انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يعد انموذج (ARDL) أحد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الاعوام الاخيرة إذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في الانموذج، إذ طبق هذا الانموذج من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran) وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام 2001. ومن مميزات هذا الانموذج إنه لا يشترط إن تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها إذ يمكن استعماله إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (0)| أو متكاملة من الدرجة واحد (1)| أو مزيج من كليهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن[32].

انتاجية رأس المال

CP=F(CE,IE,TR)

أولاً– تقدير انموذج (ARDL) لدالة انتاجية راس المال

يتضح من الجدول (29) ان قيمة (R-squared) (0.52) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر مانسبته52% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة بالانموذج والمتغير العشوائي.

كما يتضح ان قيمة (Adjusted R-squared) المصححة (0.45) ويتضح ان قيمة (F-statistic) محتسبة معنوية عند مستوى 1% وهذا يدل معنوية الانموذج المقدر.

الجدول (29) اختبار لقياس دالة انتاجية راس المال

Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***

(32)علي عبد الزهرة حسن &وعبد اللطيف حسن شومان،تحليل العالقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL).مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة البصرة،المجلد 9،العدد 34،2013،ص 187

CP(-1)	0.464877	0.164344	2.828690	0.0085
CE	-0.001057	0.001504	-0.702570	0.4881
IE	-0.002204	0.003719	-0.592527	0.5583
TR	-0.012279	0.015895	-0.772554	0.4463
C	24.34513	9.562507	2.545894	0.0167
R-squared	0.523699	Mean dependent var		19.87182
Adjusted R-squared	0.455656	S.D. dependent var		26.04556
S.E. of regression	19.21633	Akaike info criterion		8.888125
Sum squared resid	10339.49	Schwarz criterion		9.114869
Log likelihood	-141.6541	Hannan-Quinn criter.		8.964418
F-statistic	7.696590	Durbin-Watson stat		2.026645
Prob(F-statistic)	0.000258			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

ويوضح الشكل البياني (17) ان فترات الابطاء المثلى للانموذج المقدر (1,0,0,0) وذلك استنادا الى معيار Akaike.

الشكل البياني (17) فترات الابطاء المثلى

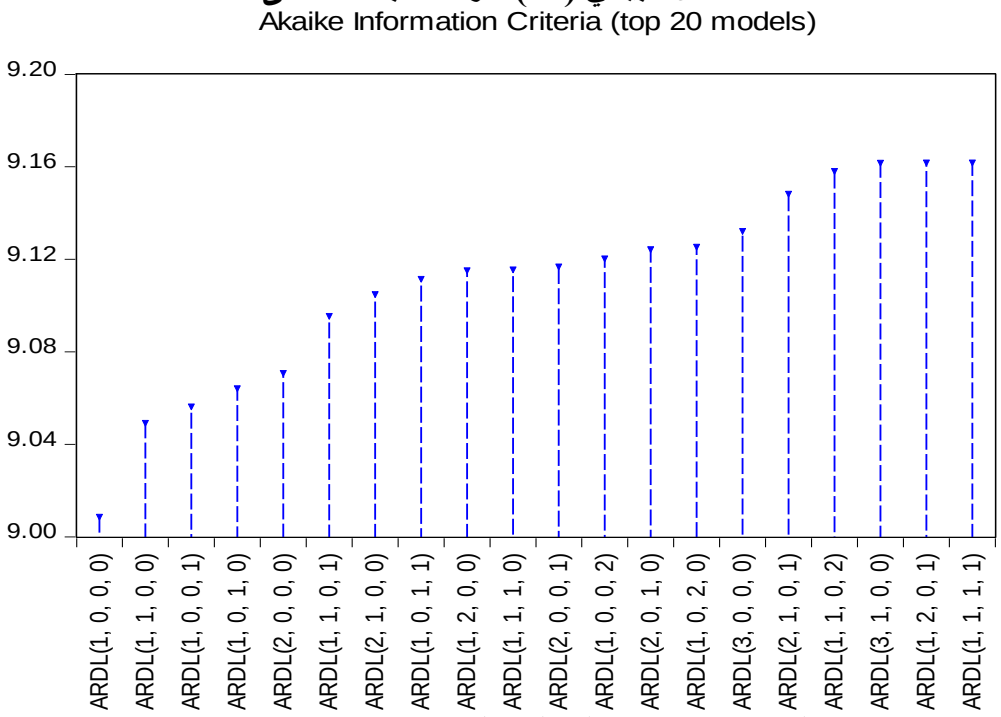

الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (15)

ثانياً- اختبار الحدود F-Bounds Test

يتضح من الجدول (30) ان قيمة (**F-statistic**) (2.20) اصغر من الحد الادنى (4.66) عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (30) اختبار الحدود F-Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.204893	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	33		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

الاستنتاجات

1- اتضح مساهمة النفقات الجارية ونفقات الاستثمارية والايرادات الضريبية في تحسين الانتاجية الكلية طويلة الامد، وان اي زيادة فيها ستؤدي بالضرورة الى ارتفاع الانتاجية الكلية.
2- يمكن تصحيح الاختلال في علاقة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية والايرادات الضريبية مع مؤشرات الانتاجية الكلية والجزئية وراس المال خلال مدة قصيرة من الزمن تضعف في الامد البعيد
3- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانتاجية الكلية والنفقات الجارية والاستثمارية والضريبية اذ تتعدل قيمة الانتاجية، الكلية التوازنية الى سلاسل 1988 الى 2021.
4- يتضح ان النفقات الجارية تأثيرها ايجابي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية اي زيادة النفقات تؤدي الى انعاش الدورة الاقتصادية، اما الايرادات الضريبية فكانت مساهمتها سلبية في الانتاجية الكلية اي ان زيادة فيها ستؤدي الى تقليل الانتاج مما يؤدي الى احجام دفع الضرائب او الهروب الى ملاذات ضريبية امنة.
5- اتضح وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الانتاجية الجزئية، الاستثمارية، الضريبية اذ ان تأثير النفقات الجارية سلبيا في الانتاجية الجزئية اما النفقات الاستثمارية والايرادات الضريبية فكانت ذات تأثير ايجابي اي زيادة فيها انتاجية جزئية
6- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية والايرادات الضريبية مع انتاجية راس المال، فكان تأثيرها سلبي على انتاجية راس المال وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
7- وجود نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، فضلا عن نمو الايرادات الضريبية مما يشير الر الرخاء الاقتصادي وقدرة المستثمرين من دفع الوعاء الضريبي، فضلا عن وجود ارتفاع في النفقات الجارية وهذا يشير الى ان الانفاق تشغيلي الناجم عن الاصدار النقدي في حق الاقتصاد يؤدي الى

التضخم، اما النفقات الاستثمارية، فقد شهدت ارتفاعا ثروته بشكل متذبذب وهذا يتبع الاوضاع الاقتصادية والحروب في الانفاق العسكرية والصدمات في اسعار النفط.

8- يكمن للنفقات العامة للدولة في زيادة مستمرة وذلك بفعل زيادة في اسعار النفط المستمرة نحو الشكل الايجابي ويعز السبب في ذلك صعود اسعار النفط.

التوصيات

1- توجيه ادوات السياسة المالية نحو استهداف مجالات تعزيز الانتاجية، وذلك من خلال استهداف قطاعات الاقتصاد الوطني ذات التأثير الملموس في النمو الاقتصادي.

2- تحسين التعليم والتدريب بحيث يكون الاستثمار للعقول البشرية لتحسين مهارات العمال ورفع مستوى المعرفة العامة وبذألك يتمكن العمال من تطوير المهارات اللازمة لتنفيذ العمل بكفاءة اكبر وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة وسد احتياجات سوق العمل في ظل الثورة العلمية الهائلة، الامر الذي يجعل من التعليم رافداً مهماً لرفع معدل الانتاجية في القطاعات الاقتصادية التي تستقطب الخريجين المؤهلين.

3- تحسين بيئة الاعمال وتشيع الاستثمار وخلق فرص العمل للعمالة ومن المهم ايضا تقليل القيود الحكومية وقانون الادارة الضريبية.

4- تحسين الاجراءات القانونية وتسهيل الادارة العامة وتبسيط الاجراءات الحكومية لتقليل التكاليف وزياد الكفاءة الانتاجية وتذليل المعوقات والروتين الذي يقف عائقاً في الغالب امام عمل القطاع الخاص.

5- الحرص على تطوير مهارات القوة العاملة بشكل مستمر بما يتلاءم مع سوق العمل من خلال اقامة دورات تدريبية على يد كوادر متخصصة في هذا المجال لغرض تنمية قدرات العاملين بشكل مستمر، الأمر الذي يرفع من انتاجية العاملين.

6- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير وتعزيز البحث العملي لتوفير تقنيات جديدة ومنتجات مبتكرة واستغلال الموارد المتاحة في البلد وهذا يساهم في تعزيز الانتاجية وتعزيز المنافسة بين القطاعات واعتماد الأساليب التقنية التي تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد المحلي، مع مراعاة نسبة كثافة العمل الى رأس المال، إذ يتصف الاقتصاد العراقي بوفرة كبيرة في الايدي العاملة، لذلك يجب اعتماد تكنولوجيا مناسبة لذلك مع الحرص على مبدأ الكفاءة.

7- تحسين البني التحتية يجب استثمارها مثل الطرق والجسور والمطارات وشبكات الاتصال، حيث تؤدي هذه العوامل الى تحسين النقل والتواصل ومن ثم تحسين الانتاجية وتفعيل الموجود منها بالشكل الذي يحفز الانتاج في هذه القطاعات في ظل توفر شروط الجودة المناسبة.

المصادر

المصادر العربية

1. إبراهيم المشروب، الاقتصاد السياسي مبادئ انظمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، مكتبة راس النبع للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2002.
2. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط1، المجلد الاول، القاهرة، 2008.
3. احمد يوسف عريقات & ناصر محمد سعود& احمد إسماعيل إدارة العمليات الإنتاجية، ط1، عمان، اثراء للنشر والتوزيع، (2012).
4. ادوين مانسفيلد ناريمان بيهر افيش، علم الاقتصاد، ترجمة ونشر مركز الكتب الاردني، عمان 1988.
5. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي...إلى أين، الطبعة الأولى، دار المواهب، النجف الاشرف، 2011.
6. اكرم عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
7. ايثار عبد الهادي ال فيحان، ادارة الانتاج والعمليات، العراق – بغداد، الطبعة الاولى، 2001.

8. باهر محمد علتم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، مكتبة الادب للنشر، القاهرة، 1989.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، نيويورك، 2000.
10. جمال امغار، دور تطبيق نظام ال M.R.P في تحسين وظيفة الانتاج، المؤسسة الصناعية.
11. جمال محمود الكردي، التنظيم القانوني للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
12. جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية ترجمة صقر احمد صقر، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1997.
13. جيمس جوارتيني & رتشارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمه عبد الفتاح عبد الحمزة، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
14. جيمس جوارتيني & ريتشارد دستاروب، الاقتصاد الكلي والاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1988.
15. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2004.
16. حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، 1987.
17. حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
18. حسين محمود الوادي، تنظيم الادارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى، 2010.
19. خالد احمد فرحان المشهداني & رائد عبد الخالق العبيدي، ادارة الانتاج والعمليات، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
20. خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة النقدية والمالية، الناشر عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، 1981.
21. خضير عباس المهر، دراسة موجزة في نظريات التوزيع، الطبعة الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975.
22. خضير كاظم حمود، هديل يعقوب فاخوري، ادارة الانتاج والعمليات، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان-الأردن.
23. دولار علي وآخرون، دراسات في المالية العامة، دار المعارف، القاهرة 1956.
24. رتشارد موسجريف & بيجي موس جريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب محمد سباخي كامل سلمان العاني، الرياض، دار المريخ للنشر، 1992.
25. رفعت المحجوب، اعادة توزيع الدخل القومي عن طريق السياسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
26. رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.
27. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لا خطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة الكويت، مطابع الرسالة العدد22، 1997.
28. رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.
29. ستار جبار خليل البياتي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق وحدة الاهداف وواقعية الحل الاقتصادي، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، 2011.
30. السعيد عاشور، ادارة المنظومات الانتاجية، دار الشروق الطبعة الاولى، القاهرة، 2000
31. سليمان خالد عبيدات، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع (2007).
32. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988.
33. صفاء الموسوي &سلام الفتلاوي، تحفيز الانتاجية مدخل تفعيل السياسات المالية والنقدية رؤية اقتصادية مقترحة للبرنامج الحكومي، بحث غير منشور جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، 2018-2022.
34. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

35. طاهر الجنابي، دراسات المالية العامة، مطبعة الجامعة المستنصرية، 1995.
36. عادل جودة &غسان قلعاوي، الكفاية الانتاجية ووسائل رفعها في الوحدات الاقتصادية، دار الفكر، بيروت، 1978.
37. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثانية، دار الثراء للطباعة والتوزيع والنشر، عمان، 2009.
38. عادل فليح العلي، مالية الدولة، الطبعة الاولى، زهران للنشر، الأردن، 2010.
39. عاطف وليام اندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.
40. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
41. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
42. عبد الكريم البركان واخرون، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1979.
43. عبد المنعم السيد علي & نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، عمان دار الجامعة، 2003.
44. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية بيروت، بدون سنة نشر.
45. عبد الوهاب الامين، زكريا عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، الكويت، 1983.
46. عبد علي كاظم المعموري، وبسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة وتنمية بالامن الانمائي بالعراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد 2011.
47. عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، مطبعة الملك سعود، الرياض، 1988.
48. عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية، مطابع جامعة الملك سعود، سعود 1992.
49. علا السلمى، ادارة الافراد والكفاءة الانتاجية، دار النشر دار غريب، لقاهرة 1985.
50. علي محمد عبد الوهاب، الانتاجية دراسة للعنصر الانساني في الادارة، كلية التجارة جامعة عين الشمس، 1986.
51. عماد محمد العاني، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة العراق للطباعة والنشر، بغداد، 2018.
52. عمرو هشام محمد، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، 2019.
53. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
54. عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي دراسة جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة النهرين، 2002.
55. فالح عبد الجبار، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، 2011.
56. فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الاولى، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، الاردن، 2008.
57. كلاوديو، نابليوني، الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، ترجمة نعمان كنفاني، مجلة النفط والتنمية، 1979.
58. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية، ترجمة وتعريب، محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبدالفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، المملكة السعودية، 1999.
59. مجيد عبد جعفر الكرخي، تقويم الأداء بالوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.
60. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الجزئي، دار وائل للنشر، ط2، عمان – الاردن، 2001.
61. محمد دويدار، مبادى الاقتصاد السياسي الجزء الرابع الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

62. محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2016.
63. محمد مروان السمان واخرون، مبادئ تحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) الدار الجامعية الاسكندرية، 2004.
64. محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، المكتبة الاقتصادية، دار المعارف، مصر، 1969.
65. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، الأردن، ط2، 2011.
66. مصطفى احمد فريد، السيد حسن سهير محمد، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر 1989.
67. منصور الراوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، 1979.
68. منعم زمزير الموسوي، إدارة الإنتاج والعمليات النظرية والتطبيق، ط1، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، (2013).
69. ميشيل تواردو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسين، دار المريخ الرياض، 2006.
70. وحيد عبد الرحمن بانافع & عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين اولويات النمو ومتطلبات العدالة، مكتبة فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2020.
71. وليد حميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
72. سامو يلسون نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، الطبعة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، 2006.

البحوث والمجلات

1. احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 94، العدد22، 2016.
2. احمد عباس الوزان، العلاقة بين قوة الانتاج وقوة العمل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد العاشر.
3. احمد عبدالله سلمان، الفكر الكينزي واثره في تحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط المجلد السادس، 2012.
4. امين محمد سعيد، صباح صابر محمد، قياس وتحليل الدور الاقتصادي للموازنة العامة في العراق للمدة من (1988-2007)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2012.
5. الانتاجية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، منظمة عربية مستقلة، العدد61، السنة السادسة، 2007.
6. بسمان محجوب، رشاد هاشم، انتاجية العمل والعوامل المؤثرة فيها، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد7، 1982.
7. بشار احمد العراقي، السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات الاقليمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد30.
8. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد13، العدد48، 2007.
9. جعفر باقر محمود علوش، حساب معدل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد(11)، العدد(31)، 2015م.
10. زينب حسن عبود عبدالحسين حسن، تقدير وتحليل الحسابية في طرائق احتساب الإنتاجية الجزئية والكلية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الحادي والعشرون.

11. علي عبد الزهرة حسن &وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العالقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد9، العدد34، 2013.
12. فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 30، العدد75، 2014.
13. كامل علاوي كاظم، الاقتصاد العراقي والسياسة المالية بعد 2014 مسارات بدون رؤية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 11 العدد 27، 2019.
14. كريمة محمد الحسيني، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد32، العدد1، 2008.
15. محمد عبد المجيد عبد الشفيع عيسى، ازمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد4، الكويت، 1989.
16. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، البصرة، العدد 19، 2007.
17. نداء الصوص وآخرون، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة البلقاء، 2021، العدد21.
18. نوفل قاسم علي الشهوان، نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات والمسؤوليات، مجلة الدراسات الاقيلمية، المجلد4، العدد8، 2007.

الرسائل والاطاريح

1. اونيس عبد المجيد، تاثير العلاقات الانسانية على انتاجية العمل في المؤسسات الاقتصادية في ظل تحول الى اقتصاد السوق، اطروحة دكتوراه دول في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (2003-2004).
2. باسم خميس، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1995-2005، رسالة ماجستير في الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2008.
3. خولة سلمان الويس، الاثار الاقتصادية للحصار على التمويل والتضخم والتشغيل مقارنة بعقدي السبعينات والثمانينيات، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، 1998.

التقارير

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير الاقتصادي السنوي، 2008.
2. منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي، 1988.

المصادر الأجنبية

1. Andrew Dunett. Understanding the economy 4th edition. Longman 1998.
2. Bosworth, barry. P.and Collins, Susanm (2004). The empirics of growth, an update, brookings paper and economic activity.
3. Clara Delavlled-public EXPenditure in Developing countries-paris, 2006.
4. Labor productivity from the viewpoint of economic theories, OECD, 2008.
5. LESLie krams, 2021, Fiscal policy, Balanciy between.
6. MANKIW, N. G, N. ROMER and WEIL, D.N (1992) a contribution to the empirics of economic growth. Quarterly journal of economics, 107.
7. Matthew Stewart, Kip Beckman, and Glen Hodgson: Economic Performance and trends Ontario's Economic and Fiscal Prospects, The Conference Board of Canada, Ontario- Canada, 2012.
8. Pomer P.M (1990) Endogennous technological change. Journal of policital economy 89.